محاضرة

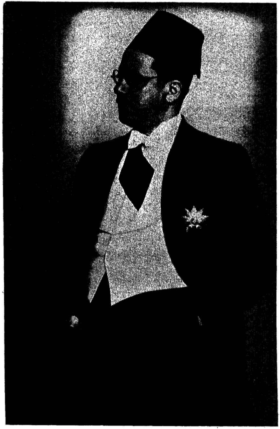
معالي الأستاذ مكرم عبيد باشا

في

الجامعة المصرية

بحث مقارن تحليلي للمعاهدة المصرية الانجليزية

دار النشر الحديث



حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا

اهداءات ١٩٩٩

مكتبة

أ.د عبد الحميد بدوي

القاضي بمحكمة العدل الدولية

محاضرة

معالى الاستاذ مكرم عبيد باشا

فى

الجامعة المصرية

بحث مقارن تحليلى

للمعاهدة المصرية الانجليزية

ألقيت هذه المحاضرة
بقاعة الاحتفالات الكبرى
بالجامعة المصرية
مساء الأحد أول نوفمبر سنة ١٩٣٦

نشرهـــا

اتحاد الجامعة المصرية

بحث مقـــارن تحليلي

للمعاهدة المصرية الانجليزية

دولة الرئيس الجليل :

سعادة مدير الجامعة :

سيداتي ، سادتي ، اخواني :

في مثل هـذه الاجتماعات الرهيبة الحاشدة ، حيث يسرى الشعور من الفرد إلى الجماعة ثم يرتد اليه منها مجمعاً منوعاً ، يقف المتكلم عادة وقد ازدحمت به المشاعر واختلطت عليه مسالك الفكر . فلا يجد وسيلة للتعبير عن شعوره الذى يدين به إلى الجماعة إلا بالالتجاء إلى أهون العواطف سبيلا وأقربها منالا وهى عاطفة الشـكر . . .

شعور عميق دقيق

ولكنى أنتقص من شعورى إذا ما قصرت الكلام على شكركم، فما كان شعورى مرتجلا، ولا متخيلا، حتى ألجأ إلى هذه العاطفة الهينة، بل إننى منـــذ الساعة الأولى التى وجهت إلى فيها دعوة إخوانى الجامعيين لأحدثهم عن موضوع له من نفسى ومن فكرى المكان الأول أحسست أن نطاق الشكر لا يتسع لما أشعر، أو فى القليل أن نطاق اللفظ لا يتسع لمـــا أشكر (تصفيق)

أأتحدث فى الجامعة، وإلى الجامعيين، حديث المعاهدة ؟ . . إنه إذن لشرف إلى شرف إلى شرف !

ولكن الشرف فيه شىء من عنصر الزهو والترف، بينما أنا أحس بالشرف مجرداً من زهوه، أو لعله الطرب مجرداً من لهوه، أو لعله ذلك الاحساس العميق الدقيق الذى كثيراً ما يحسه الناس ولا يحدونه، ولئن وجدوه لا يحددونه ... وإنكم لتعلمون أن الاحساس اذا ما صدر من الأعماق كانت بلاغته فى أن تشعره أكثر من أن تذكره !.. (تصفيق حاد وهتاف)

والحق أن سعادة مدير الجامعة وحضرات الأخوان الجامعيين من أساتذة وطلاب قد أسدوا إلى صنيعاً مزدوجاً، له ناحيتان كريمتان

فمن الناحية الأولى، أنهم طلبوا إلى أن أحاضرهم ، كأنني ما زلت واحداً منهم ، فكان من ذلك أن تناسيت أن الزمن قد دارت دورته ، وأنى لم أعد ذلك الاستاذ الشاب الذى كان يعطى الشباب من فكرته ويأخذ من حرارته !

نعم تناسيت ، وما من عجب أن أتناسى فأنسى ، فالانسان ما أشده بخلا بالحياة واستمساكا بها فى كل دور من أدوارها ، حتى إذا ما انقضى منها دور عاودته سيرته ، واشتدت بين الماضى والحاضر حيرته !.. (تصفيق حاد)

وها أنتم أولاء ترونني أحن إلى عهد كنت فيه أشرف على عقول الشباب وأحلامه ، وأحسبنى خيراً منى الآن مشرفاً على شؤون المال ونظامه !.. (ضحك وتصفيق) وهكذا شأن كل حى فأنه لا ينتهى من أن يشتهى ، حتى ولو كان حاضره فوق ما كان يستحق ، وفوق ما كان يرتجى !..

تلكم هى الناحية الأولى من فضلكم ، فما بالكم بالثانية وهى تتصل بالموضوع فى صميمه لا فى ملابساته ، فأنى إذ أحدثكم عن المعاهدة المصرية الانجليزية التى كان لى شرف الاشتراك فى توقيعها إنما أحدثكم عن أمر هو أيضاً محل شعور عميق منى لا سبيل الى تكييفه أو إبرازه .

ولكن لعل البعض يتساءلون ماذا دهى هذا المعلم القديم فقد جئنا نسمع المحاضر، فاذا بنا نسمع الشاعر، إذ ماشأن شعوره حيال المعاهدة بنصوص المعاهدة وأحكام المعاهدة ؟ ؟

كلا ، بل هو الشأن أكبر الشأن أيها السادة ، فان أحساسنا نحن المفوضين المصريين فى جلسة توقيع المعاهدة قد يبرز لحضراتكم حقيقة المعاهدة أكثر من كل بحث أو تحليل ، ولا عجب ، فالشعور إذا كان مخلصاً إنما يبرز الحقيقة بتصويرها ، والبحث مهما كان دقيقاً إنما يؤدى الى مجرد تفسيرها أو تقديرها، وشتان بين تصوير وتقدير ! (تصفيق حاد)

ولكن كيف أصور لكم هذا الأحساس الذى ملك علينا مشاعرنا ؟ — دعونى أحاول ذلك بمجرد التقريب والتمثيل .

فمن منكم لم يحس فى وقت من الأوقات أن لحظة من العمر مرت به عابرة ، طائرة ، وأنه قد عاش فى هذه اللحظة القصيرة

عمراً ، بل ربما عصراً ، بل ربما دهراً . . . فهى لحظة فى مـــداها شاردة ، وفى أثرها خالدة ، يتذوق فيها الأنسان طعم الخلود ، وهو بعد فى هذا الوجود . . . (تصفيق وهتاف عال)

تلك اللحظة قد عرفتها ، بل عشتها ، مرتين فى حياتى العامة ، فى المرة الأولى عندما نفيت مع سعد وزملائى أعضـاء الوفد الى سيشل فى سبيل الاستقلال ، وفى المرة الثانية عندما وقعت مع مصطفى وزملائى أعضاء الوفد الرسمى وثيقة الاستقلال ! (هتاف)

لحظتان !

لحظتان مختلفتان ، متباعدتان ، متعارضتان ، ولـــكن الألم والفرح كانا فيهما متجاورين يتداولان تارة ، ويتعادلان أخرى ، فى اللحظة الأولى كنا نعانى ألم الأسر ، ولكنه الألم القريب من الفرح لفرط ما فى ذلك الألم من نبل وطهر ، (تصفيق شديد) وفى الثانية فاضت نفوسـنا بفرح دافق هو فرح النصر ، ولـكنه فرح كاد يدنو من الألم لفرط ما تاقت إليه نفوسنا بعد أن كلفنا ما كلفنا من جهد وصبر ! (تصفيق)

ومن عجب أن اللحظة الثانية ، وهى لحظة توقيع المعاهدة ، أحيت فى نفسى — وكدت أقول فى حسى — تلك اللحظة الأولى وجميع أدوار النهضة الخالدة الأثر ، فما هو ذا سعد فى جلال المشيب

وعظمة الخطيب يخطب الجماهير وكأنه يتكلم بلسان القدر ، وهاهو ذا الشباب الملىء هتافاً وحماسة وحياة وكأنه ينبوع حى قد انفجر — انظر فها هو ذا فى سبيل الحياة لمصر يؤثر الحياة فى بطن الحفر ! (تصفيق شديد وهتاف بذكرى الشهداء)

وهاهو ذا سعد زعيم النهضة ولسانها يؤمر باسم الحماية البريطانية أن يترك شؤون مصر لغير مصر وأن يتخذ من داره مستقراً وشر مستقر ، وهاهو ذا يأبى، وهاهو ذا ينفى، وهاهى ذى الحراب البريطانية تحيط بنا أينما حللنا وأينما السفر! وهاهم أولاء رجال الدولة البريطانيون يعلنون فى مقام وكل مقال أن الشعب المصرى غير جدير بدستور أو استقلال أو بعضوية بين الأمم، وإن مكانه أن يظل فى الدائرة المرنة قانعاً ، خاضعاً ، ذليلا بين البشر !

ولكن ماذا عسانى أن أسمع ، وماذا أرى بين طرفة عين ولمح البصر ، فها نحن فى قلب لندرا وفى مقر حكمها نسمع نغماً غير ما سمعناو نشهد صوراً غير تلك الصور ! (تصفيق وهتاف) . وهاهم أولاء زعيم مصر وإخوانه يكونون جبهة واحدة مع إخوان لهم باعدت بينهم سنون التجافى وجمعت بينهم ساعة الظفر ! وهاهم أولاء رجال الدولة من الانجليز يعلنون باسم الحكومة البريطانية مبلغ اغتباطهم بأن تكون مصر المستقلة حليفة لهم ، على قدم المساواة ، وأن يمحو الغد ما ترك الأمس من سوء الأثر .

سبحانك ربى فان الضعف بلك قوة، وإن القوة فيمن اعتبر ! (تصفيق وهتاف واستعادة)

الاعتراف

بالاستقلال والمساواة

أيها السادة :

إذا لم يكن من أثر المعاهدة إلا أنها جعلت الانجليز يعلنون رسمياً فى وزارة خارجيتهم وعلى مسمع من العالم أجمع عكس ما أعلنوه من تصريحات ، وتحفظات ، وأنهم اعترفوا صراحة باستقلال مصر ، وتحالفها معهم ومساواتها لهم كأمة فى جمعية الأمم ، لكان لهذا الاعلان وحده قيمته القانونية والمعنوية معاً، فما بالكم وقد اقترن الاعلان بميثاق هو المعاهدة ،وتضمنت المعاهدة مكاسب مادية فعلية تجمع بين المظهر والجوهر ، وتجعل من الاستقلال حقيقة فعلية ، لا نظرية فحسب

وإليكم الاسم "There is much in a name" كما يقول شكسبير ،

والجسم فى المعاهدة المصرية الانجليزية، فلو أن الأمر قصر على الاسم لما كفى.

اسمعوا إلى وزير خارجية بريطانيا (المستر أنطونى إيدن) يقول فى خطبته: —

«وإننا لنرجو من صميم قلوبنا أن يكون التحالف الذى نفتتح عهده الآن أداة تتعاون بها حكومتا بلدينا على العمل معاً بود وثيق العرى لترقية شأن مصالحنا المشتركة وأن يكون هذا التحالف رمزاً لشركة حرة وطيدة بين الشعبين المصرى والبريطانى»

وإليكم ما قاله فخامة المندوب السامى باسم الحكومة البريطانية فى حفلة افتتاح المحادثات:

«والحكومة البريطانية تتطلع إلى اليوم الذى يفتتح به عهد جديد فى علاقات البلدين كنتيجة لمعاهدة يعقدها الطرفان مختارين، عهد تكون مصر فيه قد استكملت سيادتها، وزالت أسباب سوء التفاهم الماضى بينها وبين بريطانيا العظمى، فتظهران معاً أمام العالم حليفتين متساويتين. (تصفيق)

واسمعوا إلى صوت الزعيم المصرى يرن صداه فى جوانب قاعة لوكارنو وهو يتكلم عن مجـــد مصر واستقلالها وسيادتها بلهجة الواثق بما يعنى ومما يقول :—

«أما المعاهدة التى حددت قاعدة العلاقات بيننا فيمكن اعتبارها رمزاً فقد ظهرت بريطانيا العظمى ومصر أمام العالم كبلدتين صديقتين متساويتين اتحدتا تحت شعار التعاون الحر والتحالف الصادق.

وإن مصر مهد الحضارة المجيدة الماضية ، بتوقيعها على هذه المعاهدة التاريخية ، تضع يدها فى يد انجلترا العظيمة الحرة ، وبذلك يبدأ عهد جـديد فى علاقات الشرق والغرب » (تصفيق) .

ذلكم صوت مصر،ما أقطع لهجته ، وأوقع رنته ، وهو يرتفع عالياً. داوياً، منادياً بحقوق مصر الخالدة ومجدها القديم ، ومسجلا فى قلب انجلترا وفى ضمير التاريخ ما كسبته من استقلال، ومساواة، وتحالف ، وصداقة ، ومقام دولى ، ولو أنكم سمعتم رئيس الوفد المصرى وهو يخطب بصوت رهيب يحمل فى طياته ما انطوى عليه الموقف من دلالة وجلال لأدركتم فوق ما تدركون مغزى ذلك الفوز العظيم لمصر ، ولقضية مصر (تصفيق وهتاف بحياة الزعيم)

ولكن الاعتراف باستقلال مصر وسيادتها ومساواتها للأمم الحرة لم يكن مقصوراً على هـذه الخطب والتصريحات الرسمية

الخطيرة بل سجلته المعاهـدة فى مقدمتها وفى موادها بصريح اللفظ، وحسبى أن أتلو عليكم بعضما تضمنته فى هذا الصدد

فقد جاء فى مقدمة المعاهدة ما يأتى:

« إن حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأرلندا والأملاك البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند .

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر

بما أنهما يرغبان فى توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بينهماوالتعاون على القيام بالتزاماتهما الدولية لحفظ سلام العالم .

وبما أن هذه الأغراض تتحقق على الوجه الأكمل بعقد معاهدةصداقة وتحالف تنص لمصلحتهما المشتركة على التعاون الفعال لحفظ السلام وضمان الدفاع عن أراضيهما وتنظيم علاقاتهما المتبادلةفى المستقبل

« قد اتفقا على عقد معاهدة لهذه الغاية »

وجاء فى المادة الثالثة ما يأتى :

« تنوى مصر أن تطلب الانضمام إلى عضوية عصبة الأمم . وبمـا أن حكومة صاحب الجلالة فى المملـكة المتحدة تعترف أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة فأنها ستؤيد أى طلب تقدمه

الحكومة المصرية لدخول عصبة الأمم بالشروط المنصوص عليها فى المادة الأولى من عهد العصبة .

إذن ، استقلال ، سيادة ، تحالف على قدم المساواة مع أعظم امبراطورية فى العالم ، عضوية عصبة الأمم من غـــير ما قيد ولا شرط . (تصفيق)

تصريحات وتصريحات

أيها السادة :

قابلوا بين هذه التصريحات الحاسمة التى وردت فى المعاهدة أو أعلنت بمناسبتها عن استقلال مصر ومســاواتها لانجلترا وللأمم الحرة ، وبين التصريحات الانجليزية فى العهد الأخير ، منذ إعلان الحمـــاية إلى تصريح ٢٨ فبراير إلى التصريحات الرسمية البريطانية التى تلت هـــذا التصريح حتى آخر السنة الماضية — قابلوا وفاضلوا !. . .

وإليكم بعض هذه التصريحات بنصها وحرفها

ففى يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ نشر الاعلان الآتى :

« يعلن ناظر الخارجية لدى حكومة ملك بريطانيـــا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا ، وقد وضعت

بلادمصر تحت حماية جلالته وأصبحت من الآن فصاعداً من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية

« وبذلك قد زالت سيادة تركيا عن مصر وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها ».

وبعد أن ثارت الامة ثورتها احتجاجاً على هـذه الحماية الظالمة توالت التصريحات الرسمية تثبيتاً لقواعد الحماية والأحكام العرفية، وإليكم مثلا تاريخياً منها ، فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ أرســل اللورد اللنبى إلى المغفور له ســعد باشا وبعض زملائه الخطاب الآتى نصه : —

« إلى صاحب المعالى سعد زغلول باشا بالقاهرة

يا صاحب المعالى

أتشرف بأن أبلغكم أنى تلقيت من الفيلد مرشال القائد العام تعليمات بأن أبلغ معاليكم الأمر التالى وهو : —

« يحظر بهذا على سعد باشا زغلول بموجب الحكم العرفى أن يخطب فى الناس أو أن يشهد اجتماعاً عمومياً أو أن يستقبل الوفود أو أن يكتب إلى الصحف أو يقوم بعمل من الأعمال

السياسية ، وعليه أن يغادر القاهرة بلا إبطاء ويقيم فى منزله فى الريف تحت مراقبة المديرية »

دار الحماية الإمضاء : اللنبى

القاهرة فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢١

وأتشرف أن أكون خادم معاليكم الخاضع -الأمضاء- ج . ف. كلايتن بريجادير جنرال ومستشار وزارة الداخلية».

ثم تلا ذلك تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى أعلن فيه استقلال مصر مقيداً بالتحفظات المشهورة ، وإليكم نص هـــذه التحفظات :ـــ

«إلى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتى بيانها وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور وهى :ـ

ا ـــ تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر

ب ـــ الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل أجنبى بالذات أو بالواسطة

جـ ـــ حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات

د ـــ السودان

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هي عليه الآن ».

وإلى حضراتكم بعض ما تلا هـذا التصريح من تصريحات وإجراءات رسمية من الجانب البريطانى ، ففى يوم السبت ٢٢ نوفمبر سـنة ١٩٢٤ — على أثر اغتيال المأسوف عليه السردار السرلى ستاك — ذهب المندوب السامى البريطانى ومعه قوة مؤلفة من ٦٠٠ فارس بريطانى من حملة الرماح إلى مجلس الوزراء حيث كان المغفور له سعد باشا رئيس مجلس الوزراء والوزراء منتظرين وسلم التبليغ الآتى إلى دولة الرئيس الجليل ، وإليكم بعض ماجاء فى هذا التبليغ :—

« فبناء على ذلك تطلب حكومة جلالة ملك بريطانيا من الحكومة المصرية

١ — أن تعتذر اعتذاراً وافياً كافياً عن الجناية

٢ — أن تواصل بأتم نشاط ، ومن غير مراعاة للأشخاص ، البحث عن الجناة ، وأن تنزل بالمجرمين ، بقطع النظر عن أشخاصهم وعن سنهم ، أشد العقوبات .

٣ — أن تحظر من الآن فصاعـــداً وتقمع تمـاماً كل مظاهرة شعبية سياسية

٤ — أن تدفع الحكومة إلى جلالة ملك بريطانيا فى الحال تعويضاً قدره نصف مليون جنيه

٥ — أن تصدر فى خلال ٢٤ ساعة الأوامر بارجاع جميع الضباط المصريين والواحدات المصرية البحت من الجيش المصرى من السودان، مع التعديلات التى تنشأ عن ذلك ويصير إعلانها فيما بعد

٦ — أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التى تزرع فى الجزيرة، فبدلا من أن تكون ٣٠٠ ألف فدان تكون غير معينة المقدار على نسبة ما تقتضيه الحاجه .

٧ — أن تعدل عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فى الأمور الواردة فى ما يلى فى ما يختص بحماية المصالح الأجنبية فى مصر .

فاذا لم تلب هذه المطالب فى الحال ، فان حكومة جلالة ملك بريطانيا تتخذ فوراً التدابير المناسبة لصون مصالحها فى مصر والسودان.

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم تأكيد اعتبارى السامى .

الامضاء : اللنبي فيلد مرشال

المندوب السامى

وأخيراً — بعد أن استتب الأمر وزالت هذه الأزمة الحادة التعسة — فقد توالت التصريحات الرسمية البريطانيه، وتوالى إرسال البوارج الحربية لأسباب داخلية مما لاحاجة الى الاسهاب فيه حتى انتهى الأمر بالتصريحات الرسمية فى السنة الماضية بالتدخل فى شؤون الدستور المصرى ، تلك التصريحات التى قامت على أثرها الحركة الأخيرة التى كان الطالب المصرى عمادها وشهيدها ، وكان من ثمار هـــذه الحركة المجيدة أن تكونت الجبهة الوطنية وطالبت بمشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ الذى انعقد الاجماع عليه والذى اسفر عن معاهدة سنة ١٩٣٦ ـ وسنرى أنها فى مجموعها اصلح لمصر كثيراً من ذلك المشروع .

الحقوق والمسئوليات

أيها السادة :

لقد سردت عليكم بعض ما سبق المعاهدة من تصريحات وأعمال ، كما ذكرت لحضراتكم بعض التصريحات التى رفعت عليها قوائم المعاهدة ، وبنيت عليها العلاقات بين مصر وانجلترا ، ملغية ما سبقها من تحفظات ، ولهذه النصوص الصريحة مقدمات ونتائج سأتكلم عنها تفصيلا — وحسبى أن أسجل هنا النقطة الأولى من

بحثى وهى أن هذه الاعترافات الصريحة ، بعد ما تقدمها من انكارات صريحة ، إنما هى فى ذاتها خير صميم لا نزاع فيه ، وكسب عظيم لا يصح ولا يفهم الاعتراض عليه . (تصفيق)

أما ما ترتب على هذه الاعترافات الصريحة من حقوق ومسئوليات ، فسأحللها واحدة واحدة مفضياً لكم بما لنا وما علينا ، فما كان لى أن أخادع ولم انخدع ، أو أقنع بما لم أقتنع . بل دعونى أصارحكم من الآن بحقيقة رأيى وأفضى إليكم مقدماً بنتيجة بحثى . وهى ان المعاهدة المصرية البريطانية معاهدة استقلال البلاد ، ترتب علها حقوق لنا ومسئوليات علينا ، ولقد قبلنا وضميرنا مستريح هذه المسئوليات أو بالاحرى الضمانات لحليفتنا — لا لمجرد السبب العام وهو أن كل تعاقد أو تحالف ينطوى على اخذ وعطاء بل للأسباب المعينة الآتية : —

أولا — لأنه لا سبيل لكسب الحقوق إلا بما يقابلها من مسئوليات .

ثانياً — لأن هذه المسئوليات قد نص علها بحيث لا تتعارض مع استقلالنا ومركزنا الدولى

ثالثاً — لأن المعاهدة نفسها تحمل بين طياتها الوسيلة الناجعة للتخلص من هذه المسئوليات والضمانات .

رابعاً — لأن هـذه الضمانات تتفق مع برنامج مصر الوطنى الذى وضعه الزعيم الخالد سعد للمفاوضة مع بريطانيا ، وسار عليه من بعده الوفد المصرى وغيره من الأحزاب الأخرى

تلك نظرة عامة، وخاطفة — كما يقولون — والآن يجدر بى أن أتناول المعاهدة بالبحث تفصيلا، وسأقسم بحثى إلى قسمين رئيسيين :—

(أولا) بحث مقارن — أى مقارنة المعاهدة بجميع المشروعات السابقة عليها

(ثانياً) بحث تحليلى — وفيه تحليل لنصوص المعاهـدة وأحكامها وسيتضمن هذا البحث بعض ملاحظات على اعتراضات

القسم الأول

بحث مقارن

أيها السادة :

لكي يصح الحكم على شيء ما يجب أن يقاس إلى غيره، بل إن الفضل في هذه الدنيا إنما يتحقق بالموازنة بين خير الإنسان وشره، ومعنى ذلك أن القياس أو النسبية أساس النظام في المعنويات كما في الماديات، فلولا الجمال لما عرفنا قبحاً، ولولا الكرم لما عرفنا شحاً! . .

ولكي يصح حكمكم على المعاهدة الحالية أرجو أن تقابلوا بينها وبين ما سبقها من المشاريع، وسترون أنها تفضلها جميعاً، حتى تلك التي قدمها المفاوض المصري من بدء رأيه، أو ارتضاها ثم رفضها المفاوض الانجليزي في آخر الأمر .

وسترون حضراتكم فيما يلي :

(أولا) أن المعاهدة تتفق مع برنامجنا الوطني للمفاوضات

(ثانياً) أنها في مجموعها تفضل المشروع الذي قدمه الوفد المصري نفسه في سنة ١٩٢٠ إلى لجنة ملنر باعتباره ممثلا لأقصى المطالب المصرية

(ثالثاً) أنها تفضل بكثير مشروع لجنة ملنر — الذى ارتضاه بعض أعضاء الوفد — كما أنها تفضل المشروع مضافاً إليه تحفظات الأمة وهو الذى ارتضاه الوفد بالأجماع

(رابعاً) أنها تفضل بكثير مشروع ثروت — تشمبرلن

(خامساً) أنها تفضل فى مجموعها مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ الذى طالبت به الجبهة الوطنية ، وتفضل من باب أولى مقترحات سنة ١٩٢٩

ولم أر محلاً للاشارة هنا إلى مقترحات اللورد كرزون التى رفضها المفوضون المصريون برئاسة المغفور له عدلى باشا، فهى بطبيعة الحال أقل صلاحية من المشاريع التى قدمها أو ارتضاها المفوضون المصريون ، ولا يصح أن تقارن بالمعاهدة الحالية .

١ — المعاهـــدة

وبرنامج الأمة للمفاوضات

أيها السادة :

ما من سبيل لاسترداد استقلال أمة أو استخلاص حق من حقوقها إلا بواحد من أمرين (أولهما) النضال الحربى وعماده قوة

الجيش المسلحة (وثانيهما) النضال السلمى — وعماده قوة الحق غير المسلحة ـ وهى تنحصر فى الاقناع بجميع وسائله والجهاد والتضحية فى سبيل هذا الاقناع .

وعندما قامت الأمة قومتها فى سنة ١٩١٩ تطالب بألغاء الحماية وبتحقيق استقلالها كان على سعد زعيم الثورة وعلى زملائه أعضاء الوفد أن يتخيروا أحد السبيلين لتحقيق وكالتهم عن الأمة — أما إعلان الحرب بقوة السلاح أو إعلان الجهاد بقوة الحق ضد الدولة الحامية .

ولم يكن فى مصر عاقل أو مجنون يفكر فى إعلان الحرب ، لسبب بسيط ، وهو أنه لم يكن لنا من القوات المسلحة ما يسمح بحرب ما ، بل إن بيت الداء ومحل الشكوى إنه ما دام الاستعمار قائماً فسيحول بقوته دون استكمال قوتنا وإعداد جيشنا .

لم يكن إذن مناص من أن يختار سعد وزملاؤه والأمة معهم طريق الجهاد للحق ، وعماده كما قلت الدعاية والاقناع بجميع الوسائل مهما كلفنا ذلك من تضحية .

ولما كان الغرض من الجهاد هو إقناع الشعوب جميعاً وفى مقدمتها الشعب الانجليزى بحق مصر كانت النتيجة المنطقية لذلك

أن تكون المفاوضة مع الحكومة الانجليزية إحدى وسائل هذا الاقناع ومن أجدى وسائله ، ومن ثم لم يتردد سعد رحمه الله والوفد المصرى معه بأجماع الآراء فى أن يجعل فى رأس برنامجه المفاوضة مع الانجليز ، ولم تتردد الأمة فى أن تمنح الوفد سلطة واسعة غير مقيدة بقيد أو محددة بحد ، وهى السعى إلى الاستقلال أنى وجد إليه سبيلا .

إذن هناك مفاوضة ، والمفاوضة ليست مجرد خطبة يخطبها المفوض المصرى فى حقوق مصر على مسمع من المفوض الانجليزى ، ثم يعود قانعاً بأنه أسمع وما أقنع ! ... كلا ، بل أساس المفاوضة أن تقنع خصمك بطريقة عملية (أولا) أنك صاحب حق (وثانياً) أن مصلحته فى التسليم بهذا الحق . (تصفيق)

ومابى من حاجة إلى القول إن هذه كانت الخطة السديدة التى انتهجها سعد والوفد المصرى منـــذ بداية النهضة وهى ان اساس مفاوضاتنامع الانجليز هو استقلال البلاداستقلالا صحيحاً تاماً مع ضمان المصالح البريطانية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال .

ذلكم هو البرنامج الوطنى الذى قامت عليه نهضة الأمة ،والذى ناضل عنه الزعماء ، واضطهد فى سبيله الأبرياء ، ومات عليـــه الشهداء . . . (تصفيق حاد)

بيد أن الأمر لم يكن مقصوراً على مصر ، فان جميع الأمم المجاهدة اختطت خطتها ، وترسمت برنامجها ، فايرلندا والعراق والهند وسوريا وغيرها من البلاد التى امتنع عليها الحرب ولم يمتنع عليها الجهاد — كل أولئك جاهدوا وفاوضوا ووصلوا الى نتائج محسوسة ، ولعل ماوصلت اليه مصر بعد جهاد مرير يبرر أنها كانت الامة الشرقية الأولى التى رفعت للشرق علم الحرية والكرامة القومية

أيها السادة :

هذا البرنامج الوطنى هو بعينه أساس المعاهدة المصرية الانجليزية، فهى تحقق استقلال البلاد وتضمن للانجليز مصالحهم التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال (تصفيق)

٢ — مشروع الوفد

فى سنة ١٩٢٠ (مقارناً بالمعاهدة)

ولعل أبلغ دليل على عظمة سعد انه كان أبعد الناس عن الدجل السياسى ، وأنه لم يشأ أن يضيع دم الشهداء هدراً بمجرد الكلام الحماسى ، ومن ثم وضع هو والوفد مشروعاً قدم للجنة ملنر ، بغية الوصول إلى نتيجة عملية مرضية

ولقد وضع هذا المشروع في إبان اشتداد الثورة وأريد به أن يعبر تعبيراً صحيحاً عن مطالب البلاد بطريقة عملية ، بحيث تتفق مع البرنامج الوطني المشار إليه آنفاً وهو تحقيق استقلال البلاد وصيانة المصالح البريطانية التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال

ويلاحظ أن الوفد برئاسة سعد العظيم أراد أن يقنع انجلترا بالعدول عن الحماية التي وافقتها عليها الدول والتي أصرت على فرضها على مصر بعد أن خرجت ظافرة من الحرب العظمى ، وأراد في الوقت نفسه أن يجني لمصر ثمار نهضتها ، فوضع هذا المشروع لتحقيق هذين الغرضين

غير ان الذي يهمنا أن نبرزه هنا هو أن هذا المشروع الذي قدمه الوفد من وضعه ، ومن إنشائه ـ والذي وافقنا عليه جميعنا ـ إذا ما قارناه بالمعاهدة الحالية وجدنا أنه اقل تحقيقاً لاستقلال البلاد من وجوه عديدة ، وليس في ذلك ما ينقص من قدر الوفد أو من عظمة سعد ، بل على الضد من ذلك فلولا أن سعداً تمثلت فيه العبقرية السياسية إلى جانب الزعامة الوطنية لما أصبح استقلال مصر حقيقة عملية ، ولما وصلنا إلى ما وفقنا إليه الآن على الأساس الذي وضعه هو لنا

وهأنا أتلو على حضراتكم نصوص هذا المشروع لكي تتسنى لكم المقارنة على وجهها الصحيح

(وهنا تليت النصوص)

وتتبينون بما تقدم أن المشروع ينص على ما يأتي :ـ

« أولا » لبريطانيا أن تنشىء على مصاريفها نقطة عسكرية بريطانية على الشاطىء الشرقي للقنال (على أن تحدد المنطقة بعد ذلك بواسطة خبراء عسكريين من الطرفين) ، والغرض من هذه النقطة العسكرية المساعدة على صد ما عساه يحصل من الهجمات الأجنبية على القنال، وبعد مضى عشر سنين يبحث المتعاقدان الأمر لمعرفة ما إذا كان استبقاء هذه النقطة لم يعد له لزوم وما إذا لم يكن ممكناً أن يترك لمصر وحدها العناية بالمحافظة على القنال وفى حالة الخلاف يرفع الأمر إلى عصبة الأمم

ومن ذلك ترون أن سعداً والوفد معه سلما منذ البداية بوجود نقطة عسكرية بريطانية فى منطقة القنال للاشتراك فى الدفاع عنه، وأنه بعد مرور مدة معينة ـ عشر سنوات ـ يبحث المتعاقدان فيما إذا لم يعد لهذه النقطة لزوم وعند الخلاف يرجع الأمر إلى عصبة الأمم

ويلاحظ أن هذا النص لم يقبله لانجلترا وقتئذ ، وهو شبيه فى مبدئه بالنص الذى وفق المفوضون المصريون إلى اقناع الانجليز بقبوله فى المعاهدة الحالية

ومع أن مدة الرجوع الى عصبة الأمم عشر سنوات - وهى فى المعاهدة عشرون سنة - فان المقياس الذى نص عليه فى المعاهدة وهو مقدرة الجيش المصرى على الدفاع عن القنال إنما هو مقياس أكثر تمشياً مع فكرة الاستقلال من ذلك الذى أشير اليه فى مشروع الوفد الأول

«ثانياً» نص فى المشروع على بقاء الامتيازات وحصرها فى يد انجلترا وأن لانجلترا أن تعارض فى القوانين التى تسرى على الأجانب فى أحوال معينة ، وأن الزيادات والتعديلات التى يراد ادخالها على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة لا تحصل إلا بموافقة بريطانيا العظمى وأنه بعد مضى ١٥ سنة تنظر الحكومتان فى مسألة إزالة المساس الحاصل لسيادة مصر على سكان بلادها بسبب ما للأجانب من الامتياز فى التشريع والقضاء

ولسنا نظن أن هناك محلا للمقابلة بين هذه النصوص التى تقضى ببقاء الامتيازات وحصرها فى يد انجلترا وإعطائها حق الاعتراض على القوانين التى تسرى على الأجانب ، وعدم ادخال اى تغيير على

لائحة المحاكم المختلطة إلا بموافقة انجلترا، وعدم جواز البحث فيما يتضمنه نظام الامتيازات من مساس بسيادة مصر — وهى صيغة مبهمة - إلا بعد ١٥سنة - ، لامحل للمقارنة بين هذه النصوص وبين نص المعاهدة الحالية الذى تعلن فيه انجلترا قبولها الغاء الامتيازات التشريعية والمالية عاجلا وبدون ابطاء، وبقاء المحاكم المختلطة لفترة انتقال غير طويلة — لا قياس إذن ، ولا مقارنة !..(تصفيق)

« ثالثاً » نص أيضاً فى مشروع سنة ١٩٢٠ على تعيين موظف سام بريطانى يحل محل صندوق الدين عند الغائه ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى كافة ماترغب تكليفه به من الاستشارات والمهمات المالية - أو بعبارة أخرى ، تعيين مستشار مالى انجليزى!- ولا حاجة بنا إلى القول أن وظيفتى المستشار المالى والمستشار القضائى ستلغيان طبقاً للمعاهدة الحالية

« رابعاً » نص فى مشروع سنة ١٩٢٠ على تعيين نائب عمومى انجليزى لدى المحاكم المختلطة — ولا يوجد نص بهذا المعنى فى المعاهدة الحالية .

(خامساً) نص فى هذا المشروع على أن مصر لا تعقد أية محالفة مع أية دولة أخرى بدون الاتفاق مقدماً مع بريطانيا العظمى وهو نص يجعل مصر تحت سيطرة بريطانيا من الوجهة السياسية ، ولا وجود لهذا النص فى المعاهدة الحالية

(سادساً) نص فيه أيضاً على أنه فى البلاد التى لا تعين مصر فيها ممثلا سياسياً لها تعهد بالمصالح المصرية فى هذا البلد إلى نائب بريطانيا العظمى وهو يتولى الدفاع عن تلك المصالح — وهو نص يزيد فى معنى السيطرة السياسية البريطانية على مصر التى أشرنا إليها فى الفقرة السابقة

وأخيراً نص فى هذا المشروع على اشتراك بريطانيا فى الدفاع عن الأراضى المصرية وعلى محالفة دفاعية تتعهد مصر فيه بأن تقوم داخل حدودها ولو لم تكن سلامة القطر المصرى فى خطر مباشر — بجميع ما تحتاجه بريطانيا حربياً من تسهيل سبل المواصلات وأعمال النقل الخ . . وإن شروط المحالفة تجدد باتفاق خاص وأنها معقودة لمدة ثلاثين سنة ويمكن تجديدها . . الخ . .

ويجدر بى أن أكرر هنا أن هذا المشروع قدم باعتباره ممثلا لوجهة النظر المصرية وأنه لقى إجماعاً من حضرات أعضاء الوفد وقتئذ وهم حضرات أصحاب السعادة والعزة حمد الباسل باشا، محمد محمود باشا، اسماعيل صدقى باشا، على شعراوى باشا، عبد العزيز فهمى بك، محمد على علوبة بك، لطفى السيد بك، واصف غالى بك، سينوت حنا بك، مصطفى النحاس بك، حافظ عفيفى بك، عبد اللطيف المكباتى بك، جورج خياط بك، على ماهر بك —

ولقد كنا نحن جميعاً موافقين على هذا المشروع ومحبذين له، وتمنينا لو أن لجنة ملنر قبلته ولكنها رفضته رفضاً باتا وقدمت من قبلها « مشروع لجنة ملنر » الذى سيأتى الكلام عنه فى الفقرة التالية .

وأعود فأكرر إن هـــذا المشروع الذى كان يمثل فى نظرنا أقصى المطالب المصرية إنمـا هو أقل تحقيقاً لاستقلال البلاد من المعاهدة الحالية كما بينت فيما قبل . (تصفيق)

٣ — مشروع ملنر

أما مشروع ملنر الذى عرض على الأمة فى ظروف ما زال الكثيرون يذكرونها ، فالحكمة من ذكره هنا هى إتمـام المقارنة ، لأن بعض حضرات أعضاء الوفد قبلوه كما هو — على عـلاته — وجميع الأعضاء قبلوه مضافاً إليه تحفظات الأمة .

وعلى أى حال فالذى يهمنا إبرازه أن المشروع مع التحفظات أو من غيرها إنمـا هو دون المعاهدة الحالية بمراحل فلا محل لمقابلة أو مفاضلة بينهما

وقد نص فى مشروع ملنر على أن تحـديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر يجب أن يكون على أساس دائم ولم ينص فيه على وقت

لانتهاء الاحتلال أو لأعادة النظر فى المعاهــدة فهو مشروع احتلال مؤبد .

وقد ورد فى المادة الثانية منه أن مصر تمنح بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية فى الأرض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية ، وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هـذه القوة — وكذلك نص فيه على وجود مستشار مالى بريطانى ومستشار قضائى أو « موظف فى وزارة الحقانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ، ويجب إحاطته علماً بجميع المسائل المتعلقة بادارة القضاء فيما له مساس بالأجانب ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام العام » — وكذلك نص فى المشروع على نقل الامتيازات الأجنبية إلى الحكومة البريطانية ، وحصرها فى يدها — ونص أيضاً على أن الممثل البريطانى يكون له مركز استثنائى فى مصر — ونص كذلك على أن كل التعديلات اللازم إدخالها على نظام الامتيازات تحصل باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ، وعلى أنه فى المسائل التى ينالها مساس من جراء إبطال المحاكم القنصلية تعمل مصر بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين ، وكذلك المعاهدات التى لها صبغة سياسية

كاتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب ، وذلك كله ريثما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفاً فيها — ونص أيضاً على حرية إبقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الأجنبية صاحبة الشأن .... الخ . الخ ..

ولما عرض هذا المشروع على الأمة بواسطة بعض أعضاء الوفد أدخلت عليه الأمة بعض تحفظات ، وكان أهم هذه التحفظات وجوب النص على إلغاء الحماية ، وتضييق اختصاصات المستشار المالى والموظف البريطانى فى وزارة الحقانية ، وإهمال الشرط الذى تضمنه البند الخامس من المشروع ،وهو أن تنفيذ المعاهدة المنوية بين بريطانيا ومصر يتوقف على عقد اتفاقات مع الدول لاجراء التعديل اللازم فى نظام الامتيازات

ولما أظهرت لجنة ملنر ترددا فى قبول هذه التحفظات وأرجأت مناقشتها إلى ما بعد المفاوضات الرسمية ، أصر بعض أعضاء الوفد ، وعلى رأسهم الزعيم الخالد سعد زغلول على وجوب إدخال التحفظات على المشروع ، ولم يصر البعض الآخر ، وكان ذلك الانقسام داعياً إلى إجراء المفاوضة الرسمية بعدئذ مع الوزارة العدلية ، ولكن هذه المفاوضة فشلت على إثر الموقف المشرف الذى وقفه المغفور له عدلى يكن باشا،فانه واعضاء الوفد الرسمى الذين كانوا معه قطعوا المفاوضة مع اللورد كرزون بناء على الأسباب التى

ذكرها دولة عدلى باشا فى تقرير مرفوع منه إلى حضرة صاحب العظمة السلطان ، وقد جاء فيه أن مسألة القوة العسكرية التى كانت فى مشروع اللورد ملنر وسيلة لتحقيق غاية هى حماية المواصلات الامبراطورية قد أصبحت فى نظر الحكومة الانجليزية وسيلة لتحقيق غايات مختلفة (أولها) الدفاع عن سلامة المواصلات الامبراطورية فى حالتى السلم والحرب (وثانيها) مساعدة مصر على الدفاع عن الحدود المصرية (وثالثها) حماية المصالح الأجنبية (ورابعها) مساعدة الحكومة المصرية فى قمع الفتن الخطيرة وحفظ النظام إذا دعت الحاجة إلى ذلك (واخيراً) أن لهذه القوى أن ترابط فى أى مكان من مصر ولأى زمان .

وفوق ذلك فقد أصر لورد كرزون على ألا يكون لمصر ممثلون سياسيون بل مجرد قناصل للأعمال التجارية ، وأن ليس لها أن تعقد معاهدة مّا من غير موافقة انجلترا — وكذلك أصر على وجوب توسيع اختصاص المستشارين المالى والقضائى وحلول الدولة الانجليزية محل الدول الأجنبية فى الامتيازات الخ .

قصارى القول أن الانقسام الذى حصل فى الوفد على مشروع ملنر شجع الحكومة الانجليزية فى المفاوضة الرسمية التالية على عرض شروط أقل صلاحية من مشروع ملنر حتى أن المغفور له عدلى باشا قال فى تقريره لعظمة السلطان إن : « الحكومة الانجليزية ترى أن لجنة اللورد ملنر تجاوزت مدى ما يحسن التسليم به لمصر »!

ومهما يكن من أمرفان مشروع ملنر نفسه مضافاً اليه تحفظات الأمة هو كما قلنا أقل من المعاهدة الحالية بمراحل كثيرة بحيث لا يصح القياس أو المقارنة .

وسنرى فيما يلي أن الأمر لم يكن مقصوراً على مشروع الوفد في سنة ١٩٢٠ أو على مشروع ملنر والتحفظات ، بل إن جميع المشاريع التي تلته هي أدنى مرتبة في الاستقلال من المعاهدة الحالية

محادثات سعد ــ مكدونالد

سنة ١٩٢٤

لم تدم هذه المحادثات أكثر من يومين لأن وزارة العمال كانت على وشـــك السقوط ، فرأى سعد باشا في حكمة وحصافة ألا يكشف يده لوزارة ليس في مقدورها أن تسلم البضاعة كما يقولون

وقد كنت ممن تشرفوا بمرافقة سعد في لندرة في إبان هذه المحادثات ، ولما رأينا أن لا جدوى في الاستمرار فيها قصر سعد كلامه على سرد المطالب الوطنية وطلب أن تكون قناة السويس تحت حماية عصبة الأمم فرفض ذلك المستر ما كدونالد ولكنه لم يشأ

هو أيضاً أن يكشف عما فى يده من اقـتراحات لأن الأزمة الوزارية البريطانية كانت ضاربة أطنابها وقتئذ وكان الفريقان يعلمان أن الوزارة البريطانية ستسقط قبل الانتهاء من المحادثات

وعند ما غادر سعد لندرة وقبل أن يصدر المستر ما كدونالد كتابه الابيض قال فى حديث له مع شركة روتر بالحرف الواحد « إنه مادام لم يفتح باب المفاوضــة فى شىء فهو يشعر باستحالة الوصول إلى تفاهم فى الوقت المحدود الموضوع تحت تصرفه وإنه إذا أنعم النظر فى الحالة كلها واحتمال حدوث أزمة سياسية فى إنجلترا فانه يشعر أن هذا ليس بالوقت الملائم للاستمرار فى المحادثة »

وعنـد ما صـدر الكتاب الأبيض الأنجليزى مبرراً قطع المحادثات مع سعد باشا مؤكداً أن سعداً طلب جلاء الجيوش البريطانية عن مصر ووضع القناة تحت حماية عصبة الأمم ، حادثت جريدة الأهرام سعد باشا فى هذا الصدد وهو فى باريس فقال « إنى عرضت على المستر ما كدونالد أن توضع قناة السويس تحت حمـاية عصبة الأمم وأن تنسحب الجيوش الأنجليزية لأن القنال قد أصبح طريق المواصلات العالمية فلم يقبل المستر ما كدونالد هذا الاقتراح وتشبث بنظريته ، وقد رأيت أنه فى موقف غير وطيد وأنه فى إبان أزمة سياسية ورأيت أن نهاية انتظار

هذه الأزمة قد يتطلب وقتاً طويلا . . فكان الأفضل فى هذه الحالة قطع المحادثات والعودة إلى مصر »

إذن لم يرَ سعد ان يستمر فى المحادثات ، ويكشف عما لديه من مقترحات ، لانه توقع سقوط الوزارة الانجليزية ، كما اشار الى ذلك بصريح القول »

أما القول بأن سعداً رحمه الله ما كان ليقبل بحال من الأحوال بقاء الجنود الانجليزية فى منطقة قناة السويس فهو قول لا أساس له من الصحة ويكذبه المشروع الذى قدمه سعد باشا إلى لجنة ملنر فى سنة ١٩٢٠ وفيه قبول لنقطة عسكرية بريطانية فى الشاطىء الشرقى من منطقة قناة السويس على أن تبقى القوات العسكرية البريطانية عشر سنوات ثم ينظر بعدئذ بين الطرفين فيما إذا لم يعد لها لزوم . . . الخ . . .

وليس أقطع من ذلك دليلا على عبقرية سعد كسياسى عظيم (تصفيق)

٤ — مشروع ثروت — تشمبرلن

كان فى هذا المشروع بعض التقدم عن مشروع اللورد كرزون ولكنه تضمن قيوداً عديدة على استقلال مصر ، وأهم هذه القيود

أنه سمح باحتلال مؤبد لمصر فلا جلاء عنها إلا بموافقة الحكومة البريطانية، وأن القوات البريطانية تبقى فى الأراضى المصرية مدة عشر سنوات ثم بعد انقضاء هذه المدة يعيد الطرفان النظر فى مسألة المكان الذى تستقر فيه — هذا فضلا عما جاء فيه من أنه إذا حدثت ظروف تهدد حياة الأجانب وأموالهم فى مصر يتشاور الطرفان فى أنجع الوسائل لحل الأشكال وأنه لا يصح لمصر أن تعقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يثير صعوبات للحكومة البريطانية أو يضر بمصالحها وأن الامتيازات تعدل فقط ولا تلغى . . الخ الخ

وقد عرض هذا المشروع على صاحب الدولة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا وعلى وزارته المؤتلفة سنة ١٩٢٨ فرفض باجماع الآراء لأن فيه تأييداً للاحتلال البريطانى

مقترحات سنة ١٩٢٩

وهى المقترحات التى دارت عليها المحادثات بين حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا والمرحوم المستر هندرسن ، ولا شك أن هذه المقترحات تنطوى على تقدم محسوس بالنسبة لما سبقها من اقتراحات ومشاريع ، ولكنها اشتملت على ذلك النقص الخطير

الذي أخذناه على المشروعات السابقة وهو تأييد الاحتلال أو جعله معلقاً على موافقة الانجليز على الجلاء، فقد نص في المادة التاسعة من المقترحات على أنه «تسهيلا وتحقيقاً لقيام صاحب الجلالة البريطانية بحماية قناة السويس باعتبارها طريقاً أساسياً للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع في الأراضي المصرية في الأماكن التي يتفق عليها بعد شرق خط الطول ٣٢ شرق من القوات المسلحة ما يرى ضرورته لهذا الغرض ولا يكون لوجود تلك القوات مطلقاً صفة الاحتلال ولا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية».

ونص في المادة الثالثة عشرة من الاقتراحات على أنه «يجوز بعد ٢٥ سنة من العمل بالمعاهدة تعديل أحكامها بحسب ما يرى ملائماً في الظروف التي تكون جارية إذ ذاك وذلك باتفاق بين الطرفين المتعاقدين».

ومعنى هذه المادة صريح وهو أن المعاهدة بأكملها مؤبدة ورهن ارادة الانجليز إذ لا يجوز تعديل أي مادة فيها - ومن بينها مادة بقاء الجيوش البريطانية في الأماكن المحددة شرق خط الطول ٣٢ شرق - إلا بالاتفاق بين الطرفين المتعاقدين كما نص على ذلك حرفياً

أما القول بأن المقترحات نصت على أن كل خلاف فى تطبيق أحكام المقترحات أو تأويلها يكون الفصل فيه طبقاً لأحكام ميثاق جمعية الأمم فلا يخفف ذلك شيئاً من قوة الاعتراض السابق لأن النص صريح فى أن تعديل المعاهدة لا يكون إلا باتفاق الطرفين، ولا يحتمل ذلك تأويلا أو اختلافا فى تأويل يمكن عرضــه على عصبة الأمم

أقول ذلك لأن هذه النقطة الحساسة كانت موضع إهتمامنا فى سنة ١٩٣٠ وكدنا نقطع المفاوضات عليها لولا أن المستر هندرسون قبـل النـص الذى عرضـناه وفيـه توقيت للاحتـلال كما سيجىء. (تصفيق)

٥ ــ مشروع معاهدة

النحاس ــ هندرسون

سنة ١٩٣٠

لا نزاع فى أن هذا المشروع الذى كان محل مفاوضات رسمية طويلة شاقة هو أحسن المشاريع السابقة من جميع وجوهه ، وكان أهم ما تضمنه من مزايا : ــ

(أولا) ــ اعتراف الانجليز بتوقيت الاحتلال وتسليمهم لأول مرة فى تاريخ المفاوضات مع مصر بأن الجلاء عن القطر المصرى يتم عند ما يصبح الجيش المصرى فى حالة يستطيع معها أن يكفل حرية الملاحة على القنال فاذا اختلف الطرفان على مقدرة الجيش المصرى بعد عشرين سنة يرفع الأمر إلى عصبة الأمم

ذلكم هو جوهر الاتفاق فى سنة ١٩٣٠ والمعاهدة فى سنة ١٩٣٦

وسأبين لحضراتكم فى تحليل نصوص المعاهدة كيف احتفظنا بهــذا الحق الأساسى ــ وهو أن الدفاع عن مصر وعن قناة السويس نفسها إنما هو من حق مصر أولا وأن انجلترا إنما تتعاون معها كحليفة وأن بقاء جيوشها فى مصر ليس إلا ضرورة مؤقتة ريثما يتمكن الجيش المصرى من استكمال قوته واتخاذ أهبته ــ وفى ذلك احتفاظ بكل معانى الاستقلال (تصفيق حاد)

« ثانياً » ألغى مشروع المعاهدة فى سنة ١٩٣٠ وجود المستشارين المالى والقضائى اللذين احتفظ بهما لأغراض محددة فى مقترحات سنة ١٩٢٩

« ثالثاً » — ألغيت إدارة الأمن العـام الأورية وعدلت النصوص بالنسبة للبوليس الأجنبي بحيث يمكن الاستغناء عن الخمس فى كل سنة من الخمس سنوات المشار إليها فى المقترحات .

« رابعاً » — عدلت النصوص بالنسبة للامتيـازات بعض التعـديل بحيث لا يكون هناك اختصاص للمسـتشار القضائى وأدخلت بعض القيود على اختصاص الجمعيـة العمومية للمحاكم المختلطة، ولكن الامتيازات ظلت باقية فى هذا المشروع كما كانت فى مقترحات سنة ١٩٢٩ — هذا ولو أنه نص على الرغبة فى إلغائها فى المستقبل من غير ما تحديد

« خامساً » -عدلت النصوص الخاصة بمدة المعاهدة وبالاتفاقات التى تعقدها مصر مع الدول الأخرى فلم تقيد بقيد ما وكذلك النص الخاص بالسفير البريطانى. وبتحديد عدد الجيش البريطانى ومنطقته..الخ

ذلك بحث موجز لم يكن منه بد لأن المعاهدة الأخيرة لم تـكن إلا تتمة لما سبقها من مشاريع، وسأبين لحضراتكم فى بحثنا التحليلى فوق ما بينته من قبل أنها أحسن المشاريع جميعاً وأصلحها لمصر . (تصفيق) .

القسم الثانى

بحث تحليلى للمعاهدة

أيها السادة:

لا يزعجكم أن أبدأ الآن بحثى التحليلى للمعاهدة بعد أن قطعت وقتاً طويلا (هتاف: الى الصباح) فى مقارنتها بغيرها من المشاريع. فالمقارنة تنطوى على شىء من التحليل، والتحليل إنما هو داء قديم عندنا نحن الأساتذة المعلمين فقد اعتدنا أن نقسم بحوثنا تقسيما، ونفرعها تفريعاً، تسهيلا للطلاب. ولو أننى كطالب لم يكن يرهقنى أكثر من هذا التسهيل، والتوسع فى التحليل!.. « ضحك وتصفيق»

ولعله يجدر بى أن أبدأ بشرح موجز للأدوار التى مرت بها المحادثات الأخيرة حتى إذا ما رأيتم كيف بدأنا تبينتم كيف انتهينا -

بيان موجز

لأدوار المحادثات

تعلمون حضراتكم أنه بعد أن طلبت الجبهة الوطنية المفاوضة على أساس التسليم بنصوص مشروع سنة ١٩٣٠ واستكمال ما نقص منه فيما لم يتم الاتفاق عليه ، جاءنا الرد من فخامة المندوب السامى يقول فيه ما معناه إن الظروف العسكرية قد تغيرت وإن نصوص سنة ٩٣٠، إنما يكون تطبيقها على هذه الظروف المتغايرة وإن المحادثات تبدأ أولا بالمسألة العسكرية ثم يليها مسألة السودان وبعدهما المسائل الأخرى.

وعند بدء المحادثات العسكرية قدم الفريق البريطانى مذكرة مطولة شرح فيها وجهة نظره ، ثم طلب بعد تقديمها أن تبقى القوات البريطانية العسكرية على اختلاف أنواعها فى القطر المصرى باعتبارها قوات حليفة من غير تحديد لمكان أو لوقت حتى يتسنى للجيش المصرى أن يستكمل معداته ، وعندئذ ينظر الفريقان فى التحديد ، وعلل هذا الاقتراح بقوله إن القوات المتحالفة

تكون جميعها متحدة فى شركة للدفاع عن مصر ومصالح الحليفين فيها ، فرفض المفوضون المصريون هذا الاقتراح ، وعلى أثر ذلك طلب الفريق البريطانى (أولا) أن تكون هناك قوات عسكرية — برية وجوية — فى منطقة قنال السويس والاسكندرية ، وفى الحدود الغربية ، على أن تكون هناك نقطة ارتكاز فى القاهرة أو ما يجاورها (وثانياً) أن تكون للانجليز ميناء بحرية فى مصر ، (وثالثاً) أن يكون الطيران من غير قيد ولا شرط .

وقد قدم الفريق المصرى مذكرة رفض فيها هذه الطلبات باعتبار أنها تتعدى الحد المتفق عليه ، وهى أن تكون نصوص سنة ١٩٣٠ أساساً للمحادثات ، وأن تطبق هذه النصوص على الظروف العسكرية المتغيرة ، وبرر الفريق المصرى وجهة نظره باعتبارات عامة رداً على تلك التى تضمنتها المذكرة الانجليزية .

ولقد رؤى بعد ذلك تذليلا للعقبات وتسهيلا للتفاهم أن يجتمع الرئيسان معاً للمناقشة فى حل يمكن قبوله من الطرفين .

وليس من حقى — وقد كانت المحادثات سرية — أن أفضى لكم بتفصيلات المجهود الجبار الذى بذله حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا لتذليل العقبات ، أو ما لقيه من معاونة صادقة ودية من قبل فخامة السير مايلز لامبسون — ولكنكم

تدركون مدى هـذه الجهود العظيمة عنـد ما ترون ما انتهت إليـه النصوص العسكرية إذا ما قورنت بالمطالب البريطانية الأولى التى أشرت إليها . (تصفيق وهتاف بحياة الرئيس)

ومن المفيـد أن أشـير هنا إلى أن مسـألة الطرق التى أثيرت حولها ضجة كبيرة قد اقترحها الفريق المصرى باعتبار أنها ضرورة وطنية ، لا حربية فحسب ، وأن لدولة الرئيس الجليل الفضـل فى إيجاد هذا المخرج الـكريم ، فقد كان الفريق الانجليزى يدلل على وجوب بقاء القوات البريطانية فى الشرق وفى الغرب وفى الوسط بقوله إنه ليس لدى مصر من طرق أو سبل المواصلات ما يسمح للجيش بصد الغـارات المفاجئة ، فأجاب دولة الرئيس على الفور بأن مصر على استعداد تام أن تنشىء الطرق والسكك الحديدية اللازمة ، لأن ذلك يتفق مع برنامجها فى الاصلاح والتعمير ، فلا حاجة إذن لاحتلال مناطق أخرى غير منطقة قنـال السويس مادامت الطرق الموصلة إليها ممهدة صالحة . (تصفيق حاد وهتاف لدولة الرئيس الجليل)

وقد اقتنع الانجليز فى النهاية بوجهة النظر هذه التى أقرها الفريق المصرى ورأى فيها مخرجاً سهلا وثمناً بخساً لحل المسألة العسكرية . (تصفيق طويل)

أزمة وملافاتها

بقى أن أشير هنا إلى أنه فى أثناء المفاوضات طلب الانجليز العدول عن النص الوارد فى مشروع سنة ١٩٣٠ الذى يقضى بجلاء الجيوش البريطانية عن القطر المصرى عند ما يتمكن الجيش المصرى من استكمال معداته — فأنهم طلبوا فى هذا الصدد : —

(أولا) أن يبقى الجيش بمنطقة السويس وأن يدور البحث بعد ٢٠ سنة ، لا على جلائه عن القطر المصرى بل على تحديد مكانه وتخفيض عدده

(ثانياً) أن تحل انجلترا محل تركيا فى حق الدفاع عن مصر وقناة السويس ، على أن يكون لمصر حق التعاون فى هذا الدفاع

فرفض الفريق المصرى قطعاً هذين المطلبين، وكانت المحادثات وشيكة الفشل لولا أن فخامة السير مايلز لامبسون تلافى الأمر بسفره إلى لنـدن حيث لقى من الحكومة الانجليزية استعداداً كبيراً للاقتناع بوجهة النظر المصرية ، وبذلك أنقذت المعاهدة وأفلح المسعى

وقد حمل المندوب السامى معه إلى لندرا مذكرة بوجهة نظر الرئيس الجليل وضعت على عجل وعنوانها «الدفاع عن قناة السويس» وإليكم ترجمة بعض فقرات هذه المذكرة من الانجليزية : —

«طبقاً لاتفاقية قناة السويس المبرمة فى الأستانة سنة ١٨٨٨ يكون حق الدفاع عن القناة لمصر بلا منازع بصفتها الدولة التى تجرى القناة فى أرضها ، وليس هذا مجرد تطبيق للمبدأ العام الذى يقضى بأن الدفاع عن شواطىء أى بلد من البلاد إنما هو لازمة من لوازم سيادتها واستقلالها ، ولكنه مستمد أيضاً من نصوص اتفاقية القناة ذاتها التى تنص على أن أحكامها لا تنقص بحال من الأحوال من حقوق وامتياز صاحب السمو الخديو المكتسبة من الفرمانات ، وفضلا عن هذا فان المادة الثانية عشرة من الاتفاقية تنص على احترام حقوق تركيا باعتبار أن لها سيادة على الأراضى المصرية (Puissance Territoriale) وبما أن هذه السيادة قد آلت من غير أى شك إلى مصر كدولة مستقلة بعد أن قطعت صلتها بتركيا ، فتكون لمصر طبقاً للاتفاقية حقوق السيادة على قناة السويس التى كانت لتركيا فضلا عن تلك المعترف بها لها بمقتضى هذه الفرمانات .

«وقد أعطت المادة الرابعة عشرة لمصر حتى خلال تبعيتها لتركيا الحق الأول فى الدفاع عن القناة وفى تنفيذ أحكام الاتفاقية ، ولم يكن لتركيا إلا حق المعاونة فى الدفاع عن القناة إذا أعوزت

مصر وسائله وطلبت إليها المساهمة فيه ، أى أن تركيا تأتى بعد مصر مباشرة في ترتيب الدفاع عن القناة — والآن وقد أصبحت مصر بلداً مستقلة فمن المؤكد أنها لا يمكن أن تكون أقل حقوقاً في معاهدة إنجليزية مصرية تعترف باستقلالها مما كانت فى اتفاقية قناة السويس وهى ولاية تابعة . وبعبارة أخرى لو أن لبريطانيا أن تملك الحق الأول فى الدفاع عن القناة بينما لا يكون لمصر غير مجرد المعاونة فى ذلك كما هو مقترح من الفريق البريطانى لكان معنى هذا أن بريطانيا العظمى كخليفة سوف يصبح لها حقوق أوسع مدى مما كان لتركيا وهى البلاد المتبوعة ، وفى هذه الحالة تعتبر بريطانيا العظمى كأنها قد بسطت حمايتها قانوناً وفعــلا على قناة السويس ، ومن ثم على مصر ما دامت القناة ليست سوى جزء لا يتجزأ منها ، مهما قيل إنها طريق للمواصلات بين مختلف أجزاء الأمبراطورية

واستمرت المذكرة تدلل على وجوب توقيت النقطة العسكرية البريطانية فى مصر وأنه لا معنى للترخيص لها فى البقاء إذا لم يكن فى مقدور مصر أن تطالب بالجلاء بحيث لا يكون رهناً بارادة الانجليز

وعلى أثر عودة السير مايلز لامبسون من لندن ونجاحه فى مهمته سارت المفاوضات سيراً حثيثاً انتهى بحمد الله إلى عقد المعاهدة كما تعلمون (تصفيق)

والآن نأتى إلى تحليل نصوص المعاهدة فنتكلم

أولا : عن تحقيق المعاهدة لاستقلال البلاد وإلغائها التحفظات

ثانياً : المسألة العسكرية وملاحظاتنا عليها

ثالثاً : المحالفة المستمرة أو الأبدية كما أسموها خطأ

رابعاً : مسألة السودان

خامساً: مسألة الامتيازات

١ ـــ المعاهدة تحقق الاستقلال

وتلغى التحفظات

ذكرنا من قبل نصوص المعاهدة التى اعترف فيها الانجليز باستقلال البلاد ومساواتها للامم الحرة ، ونذكر الآن بايجاز الآثار المترتبة على هذا الاستقلال فهى :

أولا : دخول مصر عصبة الأمم كدولة مستقلة ذات سيادة

ثانياً : مجرد التحالف مع دولة مستقلة فيه معنى الاستقلال

ثالثاً : الغاء منصب المندوب السامى فى مصر وتعيين سفير للبلدين فى كل منهما

ولا عبرة بالاعتراض الخاص بأقدمية الممثل البريطانى على الممثلين الآخرين فليس فى ذلك أى مساس بالاستقلال ، فقد جاء فى كتاب فوشى فى القانون الدولى العام الجزء الأول (صفحة ٤٦٦) «إن كثيراً من الدول تامة السيادة تعترف بأسبقية لبعض السفراء ، فالبرتغال وسردينيا منحتا أسبقية لسفير فرنسا وانجلترا وأسبانيا ، كما منحت الدانمارك أسبقية لسفير فرنسا فقط ، وكذلك منحت تركيا مرات عديدة الأسبقية لسفراء فرنسا باعتبارها حليفة لها . وكذلك الحال الآن فى سويسرا فأن لسفير فرنسا أسبقية على سائر السفراء

(رابعاً) كسبت مصر الحق المطلق فى عقد معاهدات سياسية بغير قيد ولا شرط، اللهم إلا أن مصر وانجلترا ليس لها أن تعقدا معاهدات تتعارض مع أحكام هذه المعاهدة وهو نص طبيعى فى كل عقد مادام العقد قائماً .

(خامساً) إلغاء وظيفتى المستشار المالى والمستشار القضائى .

(سادساً) إلغاء إدارة الأمن العام الأوروبية .

(سابعاً) إلغاء وظيفة مفتش عام الجيش المصرى ووظائف الضباط البريطانية فى الجيش المصرى فوراً — وإلغاء البوليس الأجنبى فى ظرف خمس سنوات على أن يستغنى عن خمس عددهم فى كل سنة .

(ثامناً) إلغاء التحفظات الأربعة ، فقد نص فى المادة الثانية عشرة من المعاهدة على أن المسئولية عن أرواح الأجانب وأموالهم فى مصر هى من خصائص الحكومة المصرية دون سواها ـ وبذلك ألغى التحفظ الخاص بحماية الأجانب — وكذلك نص فى مقدمة المعاهدة وفى المادة التاسعة منها على أن مصر هى صاحبة الحق فى الدفاع عن أراضيها وأن انجلترا إنما تتعاون معها كحليفة، وبذلك ألغى التحفظ الخاص بالدفاع عن مصر ـ وكذلك نص فى المادة التاسعة على أن قناة السويس هى جزء لا يتجزأ من الأراضى المصرية فضلا عن كونها طريقاً من طرق المواصلات البريطانية والعالمية ، وأن لبريطانيا أن تتعاون مع الجيش المصرى فى الدفاع عن القناة بحيث لا يبقى جيشها فى منطقة القنال بعد أن يستكمل الجيش المصرى قوته كما ذكرنا .

إذن ، أصبحت حماية المواصلات البريطانية لمصر أولا وقبل كل شيء — اما التحفظ الخاص بالسودان فقد نص على الاشتراك فى إدارته مع عدم المساس بحقوق السيادة كما سيأتى التفصيل ، وكذلك التحفظ الخاص بالأقليات ، فقد أثبت فى محاضر الجلسات أن ليست هناك مسألة أقليات فى مصر وأنه ليس لبريطانيا أى شأن فى ذلك كما نص على إلغاء التصريحات المخالفة للمعاهدة ويدخل فيها تصريح ٢٨ فبراير (تصفيق طويل)

إذن ، قد حققت المفاوضات الغاية منها وهى استقلال البلاد وإلغاء التحفظات التى احتفظ بها للمفاوضة فيها (تصفيق وهتاف للمعاهدة) .

٢ — المسألة العسكرية

وملاحظاتنا عليها

لاشك أن النصوص العسكرية فى هذه المعاهدة هى فى مجموعها متفقة مع نصوص مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ وأما ما اختلف فيه من تفصيل فلا يمس الجوهر أصلا ، ولا شك أيضاً أن هـــذه

النصوص هى أصلح من جميع المشاريع السابقة وأنها قد صيغت بحيث لا تتعارض مع استقلال البلاد .

والواقع أن جوهر الكسب فى المسألة العسكرية هو أن وجود القوات البريطانية فى منطقة السويس إنما هو أمر موقوت ومرهون باستكمال الجيش المصرى لمعداته .

ولقد نص فى المادة الأولى من المعاهدة على أنه « قد انتهى احتلال مصر عسكرياً بواسطة قوات صاحب الجـلالة الملك والامبراطور » — وليس هذا مجرد نص أفلاطونى — كما قيل — بل إنه بدلا من أن يكون الاحتلال مفروضاً على مصر بأرادة الانجليز أصبح الآن وجود القوات العسكرية بترخيص من جلالة ملك مصر إلى أجل مسمى ، وكذلك اعترف الانجليز صراحة بأنهم يجلون جلاء تاماً عن القطر المصرى عند ما يستكمل الجيش المصرى أهبته على الدفاع عن القناة وسلامتها ، وهذا الاعتراف له مغزاه الخطير لأنه يضع حداً لبقاء الجيوش البريطانية فى مصر ، وإذا اختلف فى هذا الحد يرجع الطرفان إلى عصبة الأمم أو إلى محكم آخر ، وعندى أنه ليس أكرم لمصر كدولة مستقلة من هذا التكييف لمسألة النقطة العسكرية ، فقد علق الأمر على مقدرة الجيش المصرى على الدفاع بينما فى مشروع الوفد سنة ١٩٢٠ ذكر فقط أن

الجلاء يتم عندما يتبين أنه لم يعد لزوم للجيش البريطانى — وهى صيغة واسعة تحتمل تأويلات عديدة (تصفيق)

أما ما جاء فى النصوص العسكرية من توسع عن سنة ١٩٣٠ فقاصر على أمرين (أولا) حددت نقطتان فى منطقة السويس هما نقطة المعسكر وجنيفه بينما فى نصوص سنة ١٩٣٠ حددت المنطقة من المعسكر إلى المحسمة — والفارق فى ذلك بسيط وهو عبارة عن عشرات من الكيلو مترات فى أرض اشترط أن تكون بعيدة عن الأراضى المأهولة بالسكان — وكذلك زيدت بعض الشىء المساحات المخصصة لتمرين العساكر فى الصحراء وقد ازداد عددهم من ٨٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ واشترط أن تكون التمرينات السنوية فى أرض صحراوية تبعد أكثر من ٢٠ كيلو متراً عن الأراضى المزروعة

هذا هو التوسع فيما يختص بالقوات البرية، وإنكم لترون أنه شىء زهيد لا أثر له فى الجوهر

الطيران

(ثانياً) أما فيما يختص بالطيران فما لا شك فيه أننا كسبنا فيه كسباً ملموساً بالنسبة لما جاء فى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ ومقترحات ١٩٢٩

ولعلكم تعلمون أن مسألة الطيران لم يتم الاتفاق عليها في سنة ١٩٣٠ فأنهم طلبوا منا أن يكون لهم منازل للطيارات في محطات عديدة في الوجهين البحرى والقبلى إلى السودان، وأن يكون لهم حق التفتيش على هذه المنازل ووضع رجالهم فيها وأن يكون لهم مطاران في منطقة قناة السويس ومستودع للطيران في بور فؤاد وأن يتمتعوا بحق الطيران في جميع أجواء القطر المصرى من محطة إلى محطة، فرفضنا هذه المطالب وكانت هذه إحدى النقط التي لم يتفق عليها إلى جانب نقطة السودان

أما في المعاهدة الحالية فقد اتفق على أن يكون للانجليز مطاران في المنطقة التي تعسكر فيها الجيوش البريطانية في قناة السويس وأن يستغنى عن مستودع بور فؤاد وأن تكون منازل المطارات البرية والمائية حتى تلك التي يمتلكها الجيش البريطاني الآن ملكا لمصر (وتلك المنازل جلها في الصحراء) وأن يسمح للطيارات البريطانية بالنزول فيها عند ضرورات التمرين، وأنه يجب على كل حال على الطيارات البريطانية ألا تطير لغرض التمرين إلا فوق المناطق الصحراوية في الغالب بحيث لا يكون الطيران فوق المناطق المسكونة إلا حين تقتضى الضرورة ذلك — وما بنا من حاجة إلى القول إن الطيارة لا يمكن أن تطير حول نفسها بل يجب

أن يكون لها مدى واسع للتمرين ، لأن الطيارة تطير حوالى مائتى ميل فى الساعة، فلاشك إذن فى أن نصوص الطيران أصلح لمصر من أى نصوص أخرى فى مشروع آخر .

الطرق

أما الطرق فقد ذكرنا من قبل أنها من اقتراح المفوض المصرى الذى برهن على كياسة وحنكة فى اقتراحه إنشاء الطرق للخروج من مأزق بقاء القوات العسكرية البريطانية فى أماكن عديدة فى مصر

ومن الخطأ أن يقال إنها طرق « حربية » فهى طرق عادية كسائر طرق المواصلات فى مصر ، بل ربما كانت أضيق بكثير من الطرق العادية لأنه نص على أن يكون اتساعها حوالى ستة أمتار — وفوق ذلك فان إنشاء هذه الطرق والسكك الحديدية إنما هو وسيلة من وسائل العمران فى البلاد — ومن المعروف أن الطرق فى مصر أسوأ منها فى أى بلد متمدين آخر، ولذلك اهتمت الحكومة بأن يكون ضمن برنامجها اصلاح الطرق المتعددة فلا جديد إذن فى الأمر إلا

أن المفوض المصرى تساهل فى أمر فيه تسهيل عليه ! (استحسان وتصفيق)

أما القول بأنه ماكان يصح أن تشمل المعاهدة الاتفاق على الطرق وأنه كان يكفى انشاؤها من غير حاجة إلى نص فلست أرى فى ذلك محلا لاعتراض، لأن المعاهدة بين فرنسا والروسيا نصت على وجوب انشاء طرق وسكك حديدية منوعة وعديدة فى روسيا كلفتها مئات الملايين من الجنيهات ، ولم يقل أحد إن روسيا لم تكن بلدا مستقلة عند ما تحالفت مع فرنسا !

أما الثكنات فقد نص فى مشروعى سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٢٩ على أن يكون بناؤها على نفقة مصر وذلك فى مقابل تنازل انجلترا عن جميع الثكنات والمطارات التى تمتلكها الآن وبشرط أن ترد إلى مصر الثكنات الجديدة التى ستبنى فى منطقة قناة السويس عند جلاء الجيوش البريطانية عن مصر

وكذلك نص فى المعاهدة على أن تتحمل انجلترا ربع مصاريف الثكنات وأن تدفع لمصر قيمة ثكنات العباسية وهى تبلغ بضع مئات ألوف من الجنيهات . ونص أيضاً على أن يكون هناك محكم بين الطرفين عند الخلاف على البناء ، ولا مراء فى أن هذه النصوص أدق وأصلح من النصوص السابقة

٣ ـ المحالفة المستمرة

أو هى المحالفة الأبدية كما أسموها خطأ فليس هناك تأبيد معترف به فى القانون الدولى

وحسبى أن أقول هنا إن معاهدة سنة ١٩٣٦ لا تختلف عن مشروع سنة ١٩٣٠ فى مسألة استمرار المحالفة العسكرية كما يؤخذ من النص نفسه ومن محاضر الجلسات ، فأولئك الذين قبلوا مشروع سنة ١٩٣٠ لا يمكنهم عقلا أن يعترضوا على معاهدة سنة ١٩٣٦ لهذا السبب ، سيما وأننا اشترطنا فى نص المادة السادسة عشرة أن استمرار التحالف بين الطرفين يكون فقط طبقاً للمبادىء التى تنطوى عليها المواد ٥ و ٦ و ٧ وهى المواد الخاصة بالمحالفة فقط وليس بنصوص المعاهدة

ومما لا ريب فيه ويعرفه المطلعون على القانون الدولى العام أن المعاهدات أو المحالفات المستمرة يجوز عقدها بين الدول المستقلة ، وأن من الأمثلة على المعاهدات المستمرة معاهدات السلام والمحالفات العسكرية . وهناك أمثلة عديدة أخرى كالمعاهدة بين بريطانيا العظمى والدانمارك فى ١٣ فبراير سنة ١٦٦٠ وفى

١١ يونيو سنة ١٦٧٠ وهما معاهدتان مستمرتان لم يحدد لهما وقت لانتهائهما وقد جددتا تجديداً صريحاً فى ١٤ يونيه سنة ١٨١٤ — وكذلك المعاهدات بين بريطانيا والارجنتين وفنزويلا واوروغواى التى عقدت فى سنة ١٨٣٩ — وكذلك المعاهدة مع روسيا فى سنة ١٨٥٦ التى نص فيها على أن يكون البحر الاسود فى حالة حياد دائم — وكذلك المعاهدة الخاصة بحياد قناة السويس سنة ١٨٨٨ الخ الخ

فالقانون الدولى يعترف إذن بالمحالفات الدائمة أو المستمرة بين البلاد المستقلة، بل وأكثر من ذلك يقضى بجواز إنهاء هذه المعاهدات عند تغير الظروف التى دعت إليها بناء على قاعدة Rebus sie stantebus فلا ريبة إذن ولا اعتراض من أى وجه من الوجوه (تصفيق)(١)

---

(١) يلاحظ أنه قد أضيف فى معاهدة سنة ١٩٣٦ إلى حالة خطر الحرب حالة (المفاجآت الدولية الطارئة التى يخشى خطرها). وليس هناك ضرر عملى من هذه الاضافة بل هناك مصلحة، لأن عبارة (خطر الحرب) عبارة عامة لم يحددها القانون الدولى وهى تشمل المفاجآت الدولية المشار اليها. هذا فضلا عن أنه نص فى المعاهدة على وجوب التشاور بين الطرفين. وهو نص لم يكن له وجود فى مشروع سنة ١٩٣٠

٤ – مسألة السودان

لامراء فى أننا كسبنا الكسب كله فى مسألة السودان إذا قيست النصوص الحالية إلى النص الذى عرضناه فى سنة ١٩٣٠ ورفضه الانجليز ! فقد كنا نطلب ارجاع أورطة واحدة من الجيش المصرى أو السماح بالهجرة الحرة إلى السودان أو فى القليل السماح لنا بالمفاوضة فى مسألة تطبيق اتفاقية سنة ١٨٩٩ بعد مرور سنة من عقد المعاهدة فرفضت كل هذه الاقتراحات المتواضعة وفشلت المفاوضات لهذا السبب ، ولقد صارحنا الانجليز وقتئذ بأنهم لا يقبلون أى اشتراك لمصر فى ادارة السودان

أما فى المعاهدة الحالية فقد كسبنا :

أولا : اعتراف صريح بالادارة المشتركة بين الفريقين

ثانياً : ارجاع الجيش المصرى من غير قيد

ثالثاً : أن تكون قاعدة التوظف هى المساواة بين الموظفين البريطانيين والمصريين بحيث يجوز للمصرى أن يرتقى الى أكبر وظيفة

رابعاً : أن تكون الهجرة حرة من غير قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام

(خامساً) ألا يكون هناك تميز فى السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الوطنيين المصريين فى شؤون التجارة والمهاجرة والملكية

(سادساً) أن يكون الموظف المصرى فى شؤون الرى عضواً فى مجلس الحاكم العام ليستشار فى شؤون مصلحته وأن يكون لمصر الحق فى تعيين موظف اقتصادى كبير بالخرطوم وموظف عسكرى يكون سكرتيراً للحاكم العام

وفوق كل ذلك فقد أضيف بناء على طلبنا احتفاظ بحقوق السيادة بحيث لا يعتبر الاشتراك فى الادارة مساساً بمسألة السيادة على السودان

فاذا لم تكن هذه المكاسب جدية فلا أدرى ماهى المكاسب (تصفيق حاد)

٥ ـ الامتيازات

أما الامتيازات فلا يختلف اثنان فى مبلغ ربحنا فيها ، وهو الربح الحاسم الشامل ، فقد نص على أن انجلترا تقبل إلغاء الامتيازات

التشريعية والمالية عاجلا وبغير إبطاء ، وأنها باعتبارها حليفة ودولة ممتازة تؤيد مسعى مصر لدى الدول بكل ما لديها من نفوذ ، وأن النظام المختلط يبقى قائماً مدة غير طويلة هى فترة انتقال فقط — وفوق ذلك كله فأنه قد نص على أنه إذا فشلت المساعى مع الدول فى إلغاء الامتيازات أو فيما يختص بالمحاكم المختلطة فان مصر تحتفظ بكافة حقوقها غير منقوصة بالنسبة لنظام الامتيازات بأكمله »

أما القول بأنه كان على مصر أن تلغى الامتيازات بجرة قلم ومن طرف واحد فهو قول يتعارض مع الاتفاقات التى عقدتها مصر مع الدول بصـــدد اختصـاص الجمعية العمومية المختلطة ويتعارض مع العرف السياسى الذى جرت عليه كل الدول التى كانت تنوء تحت عبء الامتيازات — فمثلا تركيا ، كانت قد طلبت من الدول المجتمعة فى مؤتمر لوزان فى ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٣ قبول صيغة تعترف فيها الدول بألغاء الامتيازات من جانب واحد، ولكن الدول رفضت ذلك واتفق أخيراً على النص الآتى: «تقرر الدول الموقعة على هـــذه المعاهدة كل فيما يخصه قبول إلغاء الامتيازات الأجنبية فى تركيا إلغاء تاماً من جميع الوجوه » — وكذلك نص على أن تركيا تقبـل فى فترة انتقال تعيين مستشارين قضائيين من

الأجانب لمدة خمس سنوات للاشتراك في أعمال اللجان التشريعية وتتبع سير المحاكم دون التدخل في شؤونها وقبول الشكاوى التي تقدم عن أحكام هذه المحاكم وكتابة تقارير بشأن ذلك إلى وزير الحقانية . وقد قبلت تركيا أيضاً بمقتضى هذا الاتفاق أن تكون قضايا الأحوال الشخصية للأجانب من اختصاص المحاكم القنصلية إلا إذا قبل المتعاقدون اختصاص المحاكم التركية

وكذلك الحال مع الصين فان الامتيازات ألغيت فيها بالاتفاق مع الدول في مؤتمرات عقدت لذلك الغرض

وكذلك اليابان فانها لما فشلت في عقد مؤتمر من الدول ألغت الامتيازات بمعاهدات خاصة مع كل دولة من الدول فألغتها مع إنجلترا في ١٦ يوليه سنة ١٨٩٤ ومع الولايات المتحدة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٤ ومع إيطاليا في ١٢ ديسمبر ومع روسيا في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ الخ . .

وكذلك أيضاً العراق فقـــد نص على إلغاء الامتيازات بالاتفاق مع الدول وقبول فترة انتقال للمحاكم الأجنبية بمقتضى المعاهدة بين العراق وبين إنجلترا

ترون بما تقدم أن مصر عندما قبلت عقد مؤتمر الامتيازات لم تفعل إلا ما فعله غيرها من الدول ، ومع ذلك فقد احتفظت بحقها الطبيعى فى الغاء الامتيازات إذا فشلت المفاوضات مع هذه الدول — لا سمح الله .

قارنوا ذلك بما جاء فى مشروع الوفد سنة ١٩٢٠ من حصر الامتيازات فى يد انجلترا وبما جاء فى مشروع سنة ١٩٣٠ من استبقائها واستبقاء المحاكم المختلطة إلى أجل غير مسمى تجدوا أننا كسبنا فى الامتيازات على طول الخط (تصفيق حاد طويل)

كلمة ختامية

كلمة ختامية

أيها الإخوان :

أرجو أن تغفروا لى إطالة الكلام (هتاف : إلى الصباح ، إلى الصباح !) ولكنكم أيها الاخوان الجامعيون قد أدخلتمونى فى تجربة شديدة إذ سمحتم لى بأن أحدثكم فى معهدكم كأستاذ قديم بينكم وكان طبيعيا — وقد تحديت الزمن وما فعله بى — أن أعتدى على ثمين وقتكم ! . . (ضحك وتصفيق)

ولعل بعض عذرى فى الافاضة أنى أشدت بعمل ليس لى فيه إلا نصيب جد متواضع، فالفضل كل الفضل موزع بين دولة الرئيس الجليل واخوانى المفوضين الرسميين على اختلاف أحزابهم وهيئاتهم (تصفيق حاد)

بل ماذا أقول ؟ فهذه المعاهدة كما رأيتم ليست إلا حلقة من سلسلة مفاوضات بدأت فى سنة ١٩٢٠ واستمرت فى تطور وتحور حتى انتهت إلى المعاهدة الحالية ، فالفضل إذن قديم يرجع الأساس فيه إلى سعد العظيم ومن كانوا معه أو تلوه من المفوضين المصريين

هذا عن الفضل الفنى ، أما الفضل الوطنى ـ وهو مصدر كل فضل ـ فمرجعه الى الأمة جمعاء والى أبنائها الشهداء ، الذين سبقونا ـ رحمهم الله ـ الى توقيع عهد الاستقلال بمداد من دماء ! (إعجاب وتصفيق وهتاف بذكرى الشهداء) .

أيها السادة :

مهما تكن قيمة المعاهدة فهى لاتزيد على أنها وثيقة ، وثيقة الاستقلال ، ولكنها وثيقة ؛ أما الاستقلال فوثيقة وحقيقة ، والحقيقة بين أيديكم ، ومن صنعكم ، فلو أننا توافرنا وتضافرنا على تنفيذ المعاهدة تنفيذ جد وصدق وشرف ، لأدت الوثيقة الى الحقيقة ـ التى هى النتيجة الطبيعية والمنطقية لها (تصفيق حاد)

أما إذا آثرنا على الاتحاد التخاذل ، وعلى العمل التفاضل ، فما من وثيقة فى الدنيا تنفعنا! بل ما من حقيقة تبق لنا، وها هى ذى الحبشة التعسة قد أضاعت استقلالها التام بين عشية وضحاها ، رغم عطف العالم وجمعية الأمم ، فكانت عبرة للمعتبرين !

ذلك أنه لا يكفى أن يعترف الغير بأنك مستقل بل يجب أن تكونه ، ولا يكفى أن تكسب الحق بل يجب أن تصونه !.. (إعجاب واستحسان وتصفيق) .

ومن أكبر مزايا المعاهدة الحالية أنها تسمح لمصر بأن تحتم عليها إذا شاءت أن يكون لتحالفها قيمة أن تقوى جيشها وتعزز طيرانها وجميع معداتها الحربية لتكون خير عون لنفسها ولحليفتها. وتحتفظ بين الأمم بمكانتها .

أيها الاخوان !

كان شعارنا قبل استقلالنا أن الحق قوة ، فليكن أيضاً شعارنا فى استقلالنا أن القوة حق . ، (تصفيق حاد واستعادة)

ولا تحسبوا أيها الشباب الكريم أن أبواب الجهاد قد أوصدت دون العاملين ، كلا ، فلقد جاهدتم للاستقلال ، فعليكم الآن أن تجاهدوا بالاستقلال . .(تصفيق وحماسة) . ولو أن الاستقلال

كان آخر مطامعكم ، لما حمدنا لكم صنيعكم ، بل الاستقلال بداية لا نهاية . . فهو السبيل إلى التعمير والبناء ، فارفعوا إذن أبصاركم إلى السماء ، وشقوا إلى المجد طريقاً فى الجوزاء — تلك سنة الطبيعة ، سنّة النشوء والارتقاء . .

(إعجاب وحماسة وتصفيق حاد طويل دام بضع دقائق)

فى يوم الاثنين ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦
تم طبع «محاضرة الأستاذ مكرم عبيد باشا»
بدار النشر الحديث
«مطابع احمد الصاوى محمد» بالقاهرة
٧ شارع فؤاد الأول - تليفون ٥٥٤٥٥

دار النشر الحديث
مطابع احمد الصاوى محمد
٧ شارع فؤاد الأول ٥٥٤٥٥
القاهرة